



الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف تثبت تصنيف بنك أم درمان الوطني

المنامة، 4 يناير 2020، قامت الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف بتثبيت تصنيف بنك أم درمان الوطني على النطاق الوطني بدرجة 'AA-(sd)/A1 (sd)'، مع الحفاظ على النظرة المستقبلية للتصنيف الممنوح بدرجة "مستقر". يشير التصنيف الممنوح إلى قدرة البنك على السداد بالعملية المحلية فقط في السياق الوطني.

تتسم ظروف الاقتصاد الكلي الصعبة بالتضخم المفرط، والانخفاض الحاد في قيمة العملة في السوق الموازية، والانكماش في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي يمثل عقبات أمام القطاع المصرفي ولا يؤدي إلى نمو حقيقي في الأعمال المصرفية. يعد برنامج مراقبة الموظفين المعتمد من قبل صندوق النقد الدولي بإصلاحات هيكلية، والتي قد تساهم في بدء عملية الانتعاش والاستقرار الاقتصادي في البلاد. تتوقع الوكالة أن احتمالات رفع التصنيف محدودة، للقطاع ككل خلال عامي 2020 و 2021.

تاريخياً، كان بنك أم درمان الوطني أحد البنوك الثلاثة الأكبر حجمًا في السودان بحصة سوقية من حيث الودائع مسجلة بنسبة 16.5%. كان هناك تحول كبير في الملكية في الربع الرابع من عام 2019 حيث تم نقل الحصة الغالبة المملوكة من بنك السودان المركزي إلى كيانات خاصة. في الوقت الراهن، هيكل المساهمين أكثر تجزئة.

لطالما ركز البنك على الشركات الكبرى والكيانات ذات الصلة بالحكومة باعتبارها من العملاء الرئيسيين، وظل تاريخياً يعاني من نقص المديونية مع انخفاض التمويلات كنسبة من الأصول والودائع، مقارنةً بنظرائه، مع اتصافه بتخصيص الأصول المتحفظة. للمضي قدماً، قد يستكشف البنك الفرص في القطاع الخاص. على الرغم من بيئة التشغيل الصعبة، لا يزال صافي التعثر في الأصول قيد الدراسة.

سجل مؤشر كفاية رأس المال نسبة 21.2% في نهاية عام 2019 وتدهوراً بشكل طفيف إلى 20.3% في يونيو 2020. قد يؤدي وجود تمويلات كبيرة الحجم واحتمال حدوث أي تعثر في أي منها وبالتالي احتمالات انخفاض معتبرة في قيمة الجنيه السوداني على النحو الذي يطلبه صندوق النقد الدولي مما قد يشكل ضغطاً على الاحتياطات من خلال تضخيم الأصول المرجحة بالمخاطر أو في حالة التعثر. ومع ذلك، يعتبر المستوى الحالي من الاحتياطات الرأسمالية وتوليد رأس المال الداخلي كافيين لامتناس الأثر السلبي المحتمل على جبهة رأس المال.

بعد أن تضاعف صافي الأرباح بأكثر من الضعف في عام 2018، مدعوماً بمكاسب تداول العملات الأجنبية، سجلاً لمؤشر ارتفاعاً بمقدار 0.6% فقط في عام 2019 حيث تم موازنة هوامش الأرباح الأعلى من خلال تبديد مكاسب العملات الأجنبية وارتفاع نفقات التشغيل ضمن اقتصاد شديد التضخم. في العام الحالي، تحسن صافي الأرباح بحوالي 40% على الرغم من الزيادة في تكاليف التشغيل بنسبة 59% مع هوامش الأرباح القوية ومكاسب العملة المستردة. ونلاحظ أن العائد على



الأصول كان مستقرًا نسبيًا عند حوالي 2.0٪ منذ عام 2018 مما يشير إلى قدرة البنك على تحقيق ربحية كافية في بيئة اقتصادية صعبة للغاية.

تم الحفاظ على درجة المضارب للبنك في نطاق "71-75"، مما يعكس كفاية معايير المضارب حيث حقوق مختلف أصحاب المصلحة محمية بشكل مناسب. ومع ذلك، قمنا بتعديل درجة البنك على صعيد حوكمة الشركات إلى "66-70" من "61-65". أصدر بنك السودان المركزي معايير حوكمة الشركات للبنوك في مطلع عام 2020، لتعزيز إطار عمل حوكمة الشركات في الدولة. ويتطلب ذلك تعزيز التمثيل المستقل في مجلس الإدارة واللجان وفي الوقت نفسه تعزيز وظائف الرقابة وغيرها. من الواضح أن اتجاه القطاع من حيث حوكمة الشركات يميل إلى الجانب الإيجابي. قام بنك أم درمان الوطني على وجه التحديد بتحسين في عدد موظفي إدارات إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي والامتثال لتحسين فعالية الضوابط الموضوعية.

بدعم إشرافي هيئة الرقابة الشرعية العليا على البنوك والمؤسسات المالية، يعتبر إطار حوكمة الشريعة بشكل عام قويًا. بصرف النظر عن تقاعد الرئيس السابق لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية للبنك، لم يكن هناك تغيير كبير في البنية التحتية لحوكمة الشريعة. نظرًا لنطاق العمل وعمليات البنك المتنامية، يُنظر إلى القوة العاملة، مع وجود شخص واحد فقط في القسم، على أنها منخفضة. يوصى بتعزيز إضافي لوظيفة التدقيق الشرعي بالإضافة إلى فصل وظيفتي التدقيق والمراجعة الشرعية.

لمزيد من المعلومات حول هذا التصنيف، يرجى الاتصال بنا على iira@iirating.com.